

في اختتام أعمال اللقاء السنوي لقيادات أمن الأمانة

وزير الداخلية يؤكد ضرورة مضاعفة العمل الوقائي لإفشال الجرائم
فرض هبة الدولة وإرساء النظام العام أهم مسؤوليات الأجهزة الأمنية

جانب من المشاركين



وزير الداخلية في اختتام أعمال اللقاء السنوي لقيادات أمن الأمانة

□ أمانة العاصمة / سبأ

قال وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري « إن الأجهزة الأمنية اعتقلت وكشفت في وقت قياسي ومبكر مدبري العملية الإرهابية الفاشلة والممولين والمجهزين لها التي استهدفت الاثنين الماضي موكب السفير البريطاني بصنعاء تيم تورلوت جوار حديقة برلين بأمانة العاصمة .. مؤكداً أن اعتقال الممولين والمجهزين ومن هم وراء العملية خلال الساعات القليلة الماضية يعتبر إنجازاً أمياً كبيراً.

وأكد وزير الداخلية في كلمة له في اختتام أعمال اللقاء السنوي لقيادات أمن أمانة العاصمة أمس بصنعاء ضرورة مضاعفة الجهود في العمل الوقائي كإجراء من الإجراءات الاستباقية لإفشال الجرائم والأعمال الإرهابية وتفعيل العمل بالمربعات الأمنية وفق استراتيجيات عالية والعمل على جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها في العملية الوقائية وكشف الجريمة قبل وقوعها.

وأشار وزير الداخلية اللواء المصري إلى أن أهم المسؤوليات التي يجب أن تضطلع بها الجهات الأمنية بالأمانة مسؤولية منع حمل السلاح وتداوله في أمان العاصمة لأي شخصية كانت وفرض هبة الدولة وإرساء القواعد والنظام العام .. لافتاً إلى أن الجميع بدون استثناء تحت القانون وليس فوق القانون.

وأكد أن وزارة الداخلية ستقوم خلال العام الجاري ببناء ثلاثة مراكز

في الأماكن العامة والمرافق ومقرات السفارات والقنصليات ومباني مواقع المنظمات والهيئات الدولية العاملة في العاصمة.

كما أوصى اللقاء الذي شارك فيه 300 من مدراء الفروع والمناطق الأمنية والسجون الاحتياطية ومدراء مراكز الشرطة والبحث الجنائي والشرطة النسائية بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستصدار قرار لحل مشكلة التداخل في الاختصاص المكاني بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء.

ودعا اللقاء وزارة الداخلية إلى أهمية تفعيل دور الحزام الأمني في تنفيذ العمليات المتعلقة بمجمل العمل الأمني من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية ووضع الضوابط اللازمة لتنفيذها.

حضر اختتام اللقاء الأمني السنوي مدير عام أمن أمانة العاصمة العميد الركن محمد الزماني ومساعده مدير الأمن بأمانة العاصمة وعدد من القيادات الأمنية المعنية.

وكان اللقاء السنوي لقيادات أمن أمانة العاصمة الذي انعقد على مدى يومين تحت شعار « معاً لتعزيز الأمن والاستقرار وفرض سيادة القانون » قد أكد في اختتام أعماله ضرورة تفعيل دور اللجان الأمنية وزيادة مشاركة السلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني .. إضافة إلى تشكيل لجنة لإعادة النظر في بعض مراكز الشرطة ومدى انطباق المعايير عليها وفق الأعداد السكانية والمساحة الجغرافية وحالة الجريمة فيها.

كما شدد المشاركون على أهمية تفعيل دور البحث الجنائي والمناطق الأمنية ومراكز الشرطة في كشف الجرائم المدورة المجهولة وضبط المتهمين المطلوبين أمنياً والفارين من وجه العدالة وتقديمهم للعدالة واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم.

وأوصى المشاركون بأهمية زيادة فاعلية البقعة الأمنية لدوريات الشرطة الراجلة والراكبة لتأمين حركة المواطنين والسياح والمستثمرين

شرطة بالأمانة ورفد أمن الأمانة بـ190 جندياً مزودين بالأسلحة اللازمة ومعدن ببرامج ومورات تدريبية عالية الجودة يتم توزيعهم وفق الاحتياج على مراكز الشرطة بالأمانة.

وأكد اللواء المصري استعداد وزارة الداخلية الكامل لدعم مشروع نظام الربط الشبكي للبيانات والمعلومات للفروع والمناطق ومراكز الشرطة بالتعاون مع أمانة العاصمة الذي سيسهم في تنسيق الجهود بين الأجهزة الأمنية في الأمانة من خلال إيجاد قاعدة معلومات متكاملة ويعمل على تطوير العمل الأمني لكافة المستويات والتعامل معها كأولوية لعام 2010م.

ونوه بضرورة التنسيق الكامل لكافة الأجهزة الأمنية بالأمانة مع قيادات أمانة العاصمة وقيادات المجالس المحلية بالمديريات والسلطات المحلية.

في ندوة عن دور السلطة القضائية في تعزيز الالتزام بالصكوك الدولية.. د. البان:

أهمية السلطة القضائية تكمن في تحقيق التجانس بين الالتزامات الوطنية والدولية
الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان لابد أن يعالج من الناحية القانونية والقضائية بشقيها النظري والتطبيقي

جانب من المشاركين في الندوة



وزيرة عن حقوق الإنسان في ندوة عن دور السلطة القضائية

التأكيد على أهمية مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية

في حفل تكريم (47) من الطلاب المتفوقين والخريجين في حضرموت

الخبثشي يدعو الجمعيات الخيرية إلى الاهتمام بالطلاب لخدمة العلم والمعرفة

□ الملا / أشرف بابجير :

كرمت جمعية نهد الجامعيين في حضرموت

بمركز بلقيته الثقافي بالمكلا (47) طالباً

منهم (22) متفوقاً و(25) خريجاً من طلاب

جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

وفي حفل التكريم القيت عدد من الكلمات التي تشجع الطلاب المتفوقين على تنمية مواهبهم لتوفير فرص عمل ما بعد التخرج معنيين عن أشهر الموقع الإلكتروني الخاص بجمعية نهد الجامعيين الذي يعتبر النافذة الرئيسية للتواصل مع طلاب الجمعية في الداخل والخارج والتعرف على نشاطات الجمعية وأهدافها شاكرين

جميع الطلاب المتفوقين التوفيق والنجاح في مهامهم لبناء مستقبلهم.

وبعد ذلك قام محافظ المحافظة وأعضاء المجلس المحلي في المحافظة والأخوة/ محمد بن يمين وحسن أحمد المعلم وعادل طالب بن مهني رئيس جمعية طلاب نهد الجامعيين بتكريم الطلاب المتفوقين والخريجين وتسليمهم الجوائز والهدايا التذكارية والشهادات.

كما كرمت الجمعية الأخ / سالم أحمد الخبثشي محافظ حضرموت بدرع الجمعية عرفانا لإسهاماته في خدمة ودعم الجمعية.

حضر حفل عدد من الشيوخ وأساتذة جامعة حضرموت والمسؤولين في المحافظة وأولياء أمور الطلاب المكرمين والشخصيات الاجتماعية.

طلاب الجامعة والعلوم والمعرفة في حضرموت وتعطي دافعاً قويا للشباب، داعياً الجمعيات الخيرية والتعليمية إلى الاهتمام بالطلاب وموابعهم لخدمة العلم والمعرفة ولخلق روح التنافس الشريف بين أوساط الطلاب المتفوقين لينالوا هذا التكريم.

أكد محافظ حضرموت إلى أن حضرموت دشنت فعاليتها بالذكرى العشرين للوحدة اليمنية الثاني والعشرين من مايو وقال يأتي الحفل التكريمي ليتزامن مع احتفالات بلادنا بأعياد الوحدة الخالدة، مؤكداً أن حضرموت تحقق إنجازات كبيرة على مستوى العلم بعد أن حقق الطالبان المخترعان باجالة وباعشن الميداليات البرونزية في المعرض الدولي للاختراعات الذي أقيم في سويسرا، متمنياً

هذا المقصد النبيل وفتح قناة للتواصل مع هيئة مجلس القضاء الأعلى لشرح أبعاد هذه المهمة والأثار القانونية للمترتبة عن عدم الإيفاء بالالتزامات الدولية وإيجابيات التعامل الجاد على المستويين الوطني والدولي .

من جانبه أوضح نقيب المحامين اليمنيين عبدالله راجح أن الحياة الإنسانية الرفيعة وتكريم الإنسان لا تتوفر إلا بحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة وأي اعتداء على أي من هذه الحقوق لا تخلو من الاعتداء على مصالح المجتمع .

وأكد أن التشريعات الإسلامية وكل الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية جاء لحمايتها.

وبيّن راجح أن الندوة تأتي امتداداً للندوة التي إقامتها النقابة مع مؤسسة فريديش الألمانية في أكتوبر الماضي بعنوان الالتزام بالصكوك الدولية في التشريعات اليمنية والواقع العملي.

وقال نقيب المحامين : وللحفاظ على حقوق الإنسان أقدمت الكثير من الدول على سن التشريعات العقابية في حق من يعتدي على حقوق الإنسان وحرية ومهنا اليمن التي وقعت على 56 اتفاقية ومعاهدة دولية في هذا الجانب .

فيما تحدث مدير البرامج في مؤسسة فريديش محمود قباح عن دور السلطة القضائية في تعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل بها أثناء التقاضي .

السلطة القضائية في تعزيز الالتزام بما صادقت عليه اليمن من اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان لان مسؤولية القضاء ليست محط مناقشة باعتباره جهازاً مستقلاً مسؤولاً عن إشاعة العدل وتطبيق القوانين والاتزامات الدولية وليس مسؤولاً عن سن القوانين أو المصادقة على الصكوك الدولية.

وأشارت إلى أن انضمام أي دولة إلى المعاهدات الدولية ليس كافياً للتأكيد على احترام الحقوق التي تنص عليها بل إن مبدأ احترام الالتزامات الدولية يقتضي ترجمتها على نحو عملي وملمس .

وأوضحت أن الوزارة دشنت مؤخراً مشروع مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن فيما يتعلق بحقوق الإنسان البالغ عددها 56 اتفاقية دولية .

وقالت : إن قضية حقوق الإنسان أصبحت اليوم قضية عالمية يتداخل فيها الشأن الوطني مع الشؤون الدولية ولم يبق الاهتمام بها وبمدي احترامها منحصراً في ميدان معين أو مقتصر على فئة محددة، وأن الاهتمام الدولي بقضية حقوق إنسان لا بد أن يعالج من الناحية القانونية والقضائية بشقيها النظري والتطبيقي .

ودعت الدكتورة البان في ختام كلمتها الجهات المعنية بحقوق الإنسان وبوجه خاص نقابة المحامين إلى حث جهاز القضاء على أهمية تعزيز الالتزام بالصكوك الدولية وإنشاء لجنة حقوقية لحشد مناصرة وتأييد

صنعاء / سبأ

عقدت أمس بصنعاء ندوة عن دور السلطة القضائية في تعزيز الالتزام بالصكوك الدولية « النظرية والتطبيقية » نظّمها فرع نقابة المحامين اليمنيين بصنعاء ومؤسسة فريديش إيرت مكتب اليمن .

وناقشت الندوة بمشاركة 75 مشاركاً من وزارة حقوق الإنسان والسلطة القضائية والمحامين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان عدداً من أوراق العمل تضمنت دور المحاكم في تعزيز الالتزام بالصكوك الدولية، وتطبيق أحكام المحكمة اليمنية للاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى سلطة القاضي عند الحكم في وقائع وحالات غير منظمة في القوانين المحلية مع وجود اتفاقيات دولية بشأنها ودور القضاء الرقابي أثناء تطبيق المعاهدات الدولية .

وفي الافتتاح أكد وزير حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان أهمية السلطة القضائية وقدرتها على التأثير في تعزيز الالتزامات من خلال إنفاذ نصوص الاتفاقيات الدولية وتحقيق التجانس بين الالتزامات الوطنية والدولية وتطويع التشريعات لمواجهة الانتهاكات اللاإنسانية .

وقالت « إن الالتزام بالاتفاقيات والصكوك الدولية يساعد على تاصيل قيم المحاكمات العادلة ولا يعرقلها كما قد يتصور البعض بجهة أنها تشريعات غريبة دخيلة تتصادم خصوصاً مع روح التشريعات الإسلامية أو خصوميات المجتمع .

وأضافت الدكتورة البان « وهنا يتجلى دور